تقارير ندوات قرطبة

تعزيز المشاركة السياسية البناءة خارج الأطر الحزبية وترقية التعايش السلمي للأحزاب والحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية في الوطن العربي

أكتوبر 2014

الكاتب | أليستر دافيسون

ترجمة | خديجة نقازي

FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - مؤسسة قرطبة بجنيف

© مؤسسة قرطبة بجنيف، **2014**

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تعزيز المشاركة السياسية البناءة خارج الأطر الحزبية وترقية التعايش السلمي للأحزاب والحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية في الوطن العربي

أكتوبر 2014

الكاتب: أليستر دافيسون

ترجمة إلى العربية: خديجة نقازي

تصميم: أمين لخضر

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة www.cordoue.ch
الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2014

مؤسسة قرطبة بجنيف

منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل

(نواة-NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات[1] عملية لتحويل الخلاف[2]. انطلق برنامج "نواة-NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

أطلق برنامج نواة

في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركيات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

[1] **آلية تحويل الخلاف** هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

[2] **تحويل الخلاف** هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنيوية لجوانب الخلاف.

جدول المحتويات

ملخص تـنفيذي..... 4

1. السياق العام..... 6

2. التطورات الإقليمية منذ الاجتماع الفارط (مارس 2013)..... 8

تونس..... 8

السودان..... 8

موريتانيا 9

الكويت..... 10

المواضيع العامة ووجهات النظر 10

3. تجارب المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية 12

ألف- أمثلة من الغرب 12

باء- أمثلة إقليمية 13

المغرب: منظمة سياسية غير حزبية 13

الكويت: منظمة خيرية ومعهد أبحاث..... 14

تونس: مركز أبحاث 15

4. تأثير "تنظيم الدولة" على المشاركة السياسية 16

5. المشاركة السياسية للشباب السلفي 17

6. مخرجات عمل الأفواج المصغرة 17

7. خلاصة وتوصيات..... 19

ملخص تـنفيذي

شكّل دخول أطراف جديدة ذات مرجعية دينية إلى عالم السياسة واحدًا من التداعيات الفورية لانتفاضات 2011، وعلى وجه الخصوص دخول فاعلين منتمين للحركات السلفية التي رفضت في السابق المشاركة السياسية أو تمّ استبعادها من طرف الأنظمة الاستبدادية، أو كانت حذرة جدًّا من الدخول إلى معترك السياسة، وفي هذا الإطار جمعت ورشتا العمل السابقتان (الأولى المنعقدة بتونس في سبتمبر 2012، والثانية المنعقدة بإسطنبول في مارس 2013) أحزابًا وحركاتٍ سلفية من ستّ دول مختلفة، شاملتين بذلك المنطقة الممتدّة من الرباط إلى صنعاء.

لقد أظهرت جلستا تونس وإسطنبول انفتاحًا متزايدًا في أوساط التيار السلفي ليس فقط في دول "الربيع العربي" وإنّما في كافة أرجاء العالم العربي تجاه المشاركة السياسية. وقد حدّدت المجموعات السلفية التي شاركت في هذه الجلسات عددًا من القضايا العملية التي تعكس الواقع السياسي. كما تمّ الاتفاق على أنّه ينبغي على جميع الأطراف احترام قواعد العمل السياسي من أجل ضمان مشاركة سياسية ناجحة. وعلاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن إيمانهم بإمكانية تسخير انتماءاتهم العابرة للدول في خدمة ترقية السلم، وذلك من خلال علاقاتهم من ناحية، ومن خلال تطوير العمل الأكاديمي النظري لمواجهة تفسيرات النصوص الدينية التي تستخدمها الجماعات العنيفة لتبرير أفعالها من ناحية أخرى[3].

عكست هذه الاجتماعات مجموعة من التنوع في أوساط التيار السلفي، والذي لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره نمطًا واحدًا، وإنّما بوصفه مجموعة متنوعة من الأفكار لها مدارس فرعية مختلفة، قد تشمل في بعض الأحيان الجماعات العنيفة، وأولئك الذين انسحبوا من المجال السياسي. تبادل المشاركون خلال ورشة العمل رؤى مشتركة للخطر الذي تشكله الجماعات العنيفة على عملية الانتقال السياسي في المنطقة العربية، حيث أنّ أعمال العنف توفّر مبررات للقمع العنيف، بل وحتى العودة إلى الديكتاتورية. وعليه فمن الأهمية بمكان ترقية المشاركة السياسية للمجموعات السلفية وذلك من أجل نجاح الانتقال السياسي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المبيّن أعلاه، فإنّ المجموعات السلفية المشاركة في هذه الاجتماعات أظهرت رغبتها واستعدادها للعب الدور المرغوب فيه من أجل تعزيز السلم.

جمع هذا الاجتماع 12 حزبًا من 7 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع ممثل من الجماعة المسيحية الإنجيلية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل مواصلة تطوير المواضيع التي نوقشت في ورشات العمل السابقة. وقد جرى الاجتماع في إطار قاعدة تشاتم هاوس. تمّ عقد الاجتماع في ظل سياق متدهور في العديد من دول المنطقة وعلى وجه الخصوص منذ التدخل العسكري في مصر في شهر جويلية 2013. وقد تسببت عودة رموز الأنظمة السابقة في المنطقة في خيبة أمل عارمة، خاصة في أوساط الشباب. وفي ظل غياب فرص لمشاركة سياسية ذات مغزى، اختار عدد كبير من الأفراد الانضمام إلى الجماعات العنيفة، لاسيما "تنظيم الدولة" في العراق وسوريا. وتهدد عدوى العنف بالانتشار إلى أبعد من ذلك. وركّزت ورشة العمل على المواضيع التالية: التطوّرات السياسية والأمنية في المنطقة، المشاركة السياسية غير الحزبية، التحديات الراهنة في ظل ظهور "تنظيم الدولة"، مع التركيز على مشاركة الشباب السلفي. تضمنت ورشة العمل جلسات عامّة، ونشاطات أفواج صغيرة تمحورت حول مواضيع محدّدة.

خلال الاجتماع قدّم المشاركون عددًا من الملاحظات والمقترحات العملية التي بإمكانها - إذا ما تمّ العمل بها - أن تمهّد لإعادة تأسيس الثقة في صفوف الشباب وغيرهم من شرائح المجتمع. كما قدّمت كذلك مقترحات لمشاريع معيّنة لضمان مزيد من الحوار بين السلفيين والأحزاب الإسلامية، وبين هذه الأحزاب وغيرها من مكونات المجتمع، بما في ذلك على المستوى الدولي. وكان من أبرز المواضيع والمقترحات ما يلي:

- تُشكّل خيبة الأمل العارمة في أوساط الشباب إزاء التقدّم المحرز في التغيير السياسي معضلة خطيرة ومتفاقمة للمنطقة بأسرها.
- يشكّل تعليم وتدريب الشباب للقيام بأدوار قيادية في المستقبل في إطار العملية السياسية أمرًا مهمًا.
- يضاف إلى عدم الثقة في الأنظمة الاستبدادية وفي "الدولة العميقة"، عدم الثقة في المجتمع الدولي، الذي يُنظر إليه على أنّه يتعامل مع الأمور بسياسة الكيل بمكيالين.

[3] راجع الملخصات التنفيذية وروابط التقارير المتوفرة على هذا الرابط: http://cordoue.ch/nawat/constructive-political-participation

- هناك حاجة إلى أن تعزّز المجموعات السلفية الإرشاد الديني بشأن المشاركة السياسية.
- بإمكان علماء السلفية الذين يحظون بالاحترام والذين ليس لديهم ارتباط بالأنظمة الاستبدادية لعب دور هام لثني الشباب عن الالتحاق بالجماعات العنيفة.
- تتجلى الحاجة إلى تطوير استراتيجية خاصة بإعادة إدماج أفراد المجتمع الذين انتموا في السابق للجماعات العنيفة. في هذا الصدد يمكن استقاء الدروس المستفادة من الجهود السابقة المبذولة في المنطقة.
- يجب إيلاء أهمية لتحسين المصادر الإعلامية والرسائل التي تشجّع المشاركة السياسية السلمية.
- أبدى المشاركون خلال الاجتماع التزامًا واضحًا بضرورة إدراج جميع التوجّهات وتمثيل جميع وجهات النظر في العملية السياسية من أجل بناء نظام سياسي تشاركي صحي.
- وفيما يتعلق بخطّ التوتر السني الشيعي، سيتم تنفيذ مشروع بين منظمتين بحثيتين ومؤسسة قرطبة بجنيف لاستكشاف المداخل المحتملة للتقليل من حدة التوتر.
- نظرًا لتدهور الوضع في اليمن، سيكلّف ممثلو مختلف المجموعات الدينية باستكشاف المواضيع والاهتمامات المشتركة (لقد تم إقامة هذا الاجتماع).
- من أجل تجسير الفجوة بين المنظمات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية الغربية في المجال الإنساني، سيتم استحداث مشروع لاستكشاف خطوط التوتر والمداخل المحتملة من أجل دعم التنسيق المتبادل بين الطرفين.

اتفق المشاركون على أنّ الوضع العام الحالي خطير للغاية، وعلى أنّ هذا الاجتماع كان مفيدًا جدًّا، حيث تم إبراز واقتراح بعض السبل الممكن استكشافها لمعالجة بعض القضايا العابرة للدول. من بين الاحتياجات الأخرى يجب صياغة خطة عمل لتعزيز الحوار والتعاون والتسامح، وكذلك لتعزيز المبادرات الرامية لفض الخلافات، وإشراك الشباب في العملية السياسية السلمية، ومعالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بالعنف التي تتسبّب فيها الجماعات العنيفة.

1. السياق العام

يشكل الاجتماع المنعقد بين 8 و10 أكتوبر 2014 النسخة الثالثة من سلسلة ورشات عمل تمّ عقدها منذ الانتفاضات التي طالت العالم العربي في عام 2011. يهدف الاجتماع لترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة. وقد حددت الاجتماعات السابقة المنعقدة بتونس في سبتمبر 2012 وإسطنبول في مارس 2013، مجموعة من المواضيع والتوصيات لتناول هذه المشاركة في سياق سياسي إقليمي متغير. تم تنظيم هذه الاجتماعات في إطار برنامج نواة[4] (شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل) الذي ينفذ في إطار شراكة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ومكتب الدين-السياسة-الخلاف في وزارة الشؤون الخارجية السويسرية.

إنّ الاضطرابات السياسية التي اجتاحت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا في عام 2011، قد هزّت الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وكان لهذا التحوُّل السياسي عواقب جيوستراتيجية بعيدة المدى، وصلت إلى حدّ إعادة رسم خطوط المشاركة السياسية الفاصلة في الحياة العامة وعالم الافكار. حيث أنّ أحد التداعيات المباشرة لانتفاضات 2011 كانت دخول أطراف جديدة ذات مرجعية دينية إلى عالم السياسة.[5]

وأشّر هذا التطوّر المهم على معلم فارق في التاريخ الحديث للمدرسة السلفية، حيث أنّ بعض الحركات السلفية قررت إنشاء أحزاب سياسية ودخول معترك السياسة رسميًا. هذا التحوّل في تعاطي الأحزاب السلفية مع المشاركة السياسية لم يقتصر على الحركات التي كانت حتى ذلك الحين تركّز على الدعوة والعمل الخيري ولكن امتد لجذب الجماعات العنيفة سابقًا (الجهادية) لتبني العمل السياسي الحزبي.[6] الأمثلة على هذا التحوّل تشمل الجماعة الإسلامية بمصر التي أقامت حزب البناء والتنمية، وأيضًا حركة الجهاد، التي أسست حزب السلامة والبناء. وفي ليبيا، انبثق حزب الأمّة الوسط عن الجماعة الليبية المقاتلة، في حين أنّ مجموعة منشقّة منها شكّلت حزب الوطن. وبما أنّ الانتفاضة التي طالت الدول العربية في 2011 انطلقت في طريق شاق نحو الانتقال السياسي، فإنّ الأطراف السياسية الدينية الجديدة واجهت تحديات الانتقال من منطق الدعوة إلى منطق السياسة.[7]

استنادًا إلى ما سبق، تمَّ القيام بتنظيم ورشتي عمل في إطار برنامج "نواة" جمعتا أحزابًا وحركات ذات مرجعية سلفية من ستّ دول مختلفة، شاملتين بذلك المنطقة الممتدّة من الرباط إلى صنعاء.[8] كما شملت الورشتان خبراء مستقلين وأكاديميين من المنطقة العربية وكذلك مشاركين من مرجعيات إنجيلية وبروتستانتية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. إنّ نظرية التغيير الّتي تدعم هذا المشروع تكمن في أنّه إذا كان

---

[4] يركز برنامج نواة على تعزيز القدرات والآليات اللازمة لتحويل النزاعات السياسية العنيفة أو تلك التي من الممكن أن تؤول إلى العنف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/ أو تلك التي تشمل المسلمين في الغرب. تتمثل أهداف البرنامج في تطوير فهم جماعي مشترك لما هو على المحك، من هي الجهات الفاعلة وكيفية معالجة المشاكل التي تمّ تحديدها، وذلك من أجل المساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين ذوي الصلة بترشيد الخلاف، وكذلك من أجل تنسيق شبكة تعمل "كفضاء للوساطة" ومن أجل المساهمة في مبادرات ترشيد الخلاف التي تتناول خلافات محددة وكذا من أجل تعزيز المواطنة.

[5] كان حزب الفضيلة أوّل حزب سلفي يتأسّس بمصر في 24 مارس / أيار 2011، ممّا مهّد الطريق لتأسيس أحزاب سياسية سلفية أخرى مثل حزب الإصلاح، وحزب النور. وفي تونس عادت جبهة الإصلاح، التي تمتد جذورها للجبهة التونسية في الثمانينات قبل حضرها، الى النشاط العلني. وفي ليبيا تم تأسيس حزب الأمة الوسط وكذا حزب الرسالة. وفي اليمن انبثق حزب الرشاد أساسًا عن جمعية الإحسان للعمل الدعوي والخيري.

[6] في ماي 2012 عُقد مؤتمر موسّع جمع علماء سلفيين من أجل تدارس موضوع المشاركة السياسية. وقد قدّم الشيخ إحسان العتيبي ورقة بعنوان "مشروعية تشكيل أحزاب سياسية".

[7] تزايد اهتمام الأكاديميين ومراكز البحث بشأن فهم الظاهرة السلفية منذ 2011. فقد عقدت مؤسسة فريدريك ايبرت شتيفينغ ندوة في 2013 بعنوان التحولات السلفية: الدلالات، التداعيات، والآفاق" http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10295.pdf؛ كما نظّم مركز الجزيرة للدراسات ندوة حول السلفية في 2014 تحت عنوان السلفية في العالم العربي: تصورات تيارات، وجماعات"

http://studies.aljazeera.net/events/2014/01/20141281315330770.htm

[8] برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل (NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لترشيد الخلاف. يركّز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في التقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا وغرب آسيا و/أو التي تَهمّ المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات عملية لتحويل النزاع. انطلق برنامج نواة (NAWAT) في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلّ من مؤسسة قرطبة ودائرة الدين-السياسة-الخلاف بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية.

بالإمكان دمج الجماعات السياسية مثل الفاعلين السلفيين (وخاصة منها المشاركة في العمل السياسي)، في المجالات السياسية (الحوار، ومبادئ عدم الإقصاء، والمشاركة السياسية، والتعددية)، فإنّ هذا سوف ينتج عنه مناخ سياسي هادئ يساهم في ضمان سلاسة التحوُّل السياسي والتعايش في المنطقة. إنّ التكامل بين هذه الأطراف يخفف الجوانب السلبية ومخاطر الإقصاء السياسي (بما في ذلك الاغتراب والتطرف وعدم تبنّي المبادئ والقيم المشار إليها التي تمثل آليات مهمة لترشيد الخلاف).[9]

إنّ الجهود المبذولة خلال ورشتي تونس وإسطنبول من أجل تعزيز المشاركة السياسية أثمرت نتائج إيجابية ملموسة. يشمل ذلك على سبيل المثال قرار فصيل سلفي مغربي الاندماج في حزب سياسي محافظ وتشكيل حزب النهضة والفضيلة، إذ تقلّد أحد رموز ذلك الفصيل السلفي مهامًّا في الأمانة العامة لحزب الفضيلة. وفي اليمن تمّ إنشاء حزب السلم والتنمية من طرف جمعية الحكمة الخيرية في أوائل عام 2014. أمّا في موريتانيا فقد قرر المشاركون الذين حضروا ورشة عمل إسطنبول ممثلين للعمل الدعوي والخيري بذلك البلد، اتخاذ خطوات نحو تشكيل حزب سياسي تحت التأسيس يسمى حزب الأصالة والمعاصرة. عكست هذه الحالات الثلاثة تبادل الخبرات والنقاشات التي تمّت خلال ورشات العمل في ما يخص الدخول إلى الحياة السياسية وتحدياتها، تعزيز السلام، وكذلك الاستقطاب وبناء التحالفات.

إنّ الأزمة السياسية لعام 2013 في مصر والإطاحة القسرية بالرئيس محمد مرسي في مطلع جويلية 2013، قد أوجدتا تحديًا كبيرًا لعملية التحوّل من دولة الاستبداد إلى دولة القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك للمشاركة السياسية من قِبل الأطراف الفاعلة الجديدة ذات المرجعية الدينية. لقد جاء التدخّل العسكري في مصر في وقت حرج في مسار تحوُّل سياسي هشّ في المنطقة. فمن ناحية، كان الجدل المتعلق بوجاهة دخول الحركات السلفية في السياسة غير محسوم بعد في أوساط المراجع السلفية. إنّ التبرير الفكري لإنشاء أحزاب سياسية (التي تعتبر تقليديا من قِبل معظم السلفيين العلميين عوامل فتنة وتقسيم للأمة) لا يزال لم يحسم بعد. من ناحية أخرى، عزّز الانقلاب العسكري موقف بعض الحركات والعلماء السلفيين الذين حتى وإن لم يكونوا ضد المشاركة السياسية إلا أنّهم لا يشجعونها. بل هم يفضلون البقاء بعيدًا عن السياسة حيث يركّزون فقط على الدعوة والعمل الخيري. ويُعتبر انقلاب جويلية في مصر والانتقال المضطرب في تونس، وليبيا في نظرهم سببًا إضافيًا لتوخّي الحذر. هذا الموقف ينعكس في وضع بعض الحركات السلفية التي أقامت هياكل لأحزاب سياسية غير أنّها لم تصل إلى حد الإعلان الرسمي عن إنشاء حزب سياسي. ولعلّ خير مثال على هذا الاتجاه هو حزب الأصالة والمعاصرة (تحت التأسيس) في موريتانيا. وعلى خلاف ذلك، فقد تمّ تأسيس حزب السلم والتنمية في اليمن بعد بضعة أشهر من انقلاب جويلية في مصر.

في خضمّ السياق المذكور أعلاه، وأيضًا الحرب الأهلية في سوريا وتسرّب تأثيرها إلى العراق (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تواجه الحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية اختبارًا، حيث أنّ هناك جدلًا مستمرًا حول تمسكها بمسار المشاركة السياسية أو عودتها إلى دورها السابق المتمثل في الدعوة والعمل الخيري. إنّ الخيار ليس واضحًا بعد نظرًا لحقيقة أنّه مع عودة الاستبداد في مصر، وخطاب الحرب على الإرهاب في تونس، فحتى الهامش المحدود للمشاركة غير السياسية في الفضاء العام قد قُيّد بشكل كبير. إنّ المئات من المساجد، باعتبارها فضاءات تقليدية للدعوة والعمل الخيري للمجموعات الإسلامية، إما تمّ غلقها أو وضعها تحت سيطرة الحكومة في كلّ من تونس ومصر. إنّ العودة إلى الاستبداد في الآونة الأخيرة كان عدائيًا بحيث أنّه لم يستثن حتى أولئك الذين أيّدوا التدخّل العسكري في مصر في جويلية 2013، كما كان الحال مع الحركة السلفية في الإسكندرية، قاعدة ومهد حزب النور. إنّ إعلان النظام المصري اعتبار جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا، قدّم مزيدًا من التحديات لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك في منطقة الخليج نظرًا للبناء التنظيمي العابر للحدود لحركة الإخوان المسلمين.

تشكل مراجعة الحكومة البريطانية لأنشطة جماعة الإخوان المسلمين في المملكة المتحدة والحركة العدوانية المناهضة للإخوان التي تقودها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تحديات راهنة أمام المشاركة السياسية للجهات الفاعلة ذات التوجه الديني. ويغذي مثل هذا السلوك السلبي المتّبع ضد الجهات الدينية السلمية شعور هذه الأخيرة بالإقصاء ويقدم "مبررًا" للعنف الذي ليس بإمكانه تهديد السلم في العالم العربي فحسب وإنّما بإمكانه كذلك تعقيد العلاقات مع الغرب.

---

[9] تجدون التقارير التنفيذية لورشتي تونس وإسطنبول متوفرة على هذه الرابطين:

تقرير ورشة إسطنبول 2013:

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/313

تقرير ورشة تونس 2012:

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/312

وتشهد حاليًا بعض بلدان المنطقة مؤشرات تدلّ على العودة إلى حالة الإقصاء السياسي والتطرّف التي سادت قبل 2011 والتي ساهمت كذلك في انتفاضات 2011.

2. التطورات الإقليمية منذ الاجتماع الفارط (مارس 2013)

مثّلت ورشة العمل هذه المناسبة الأولى للقاء ممثلي وقادة عدد من الأحزاب والجماعات السلفية في المنطقة مع بعضهم البعض في أعقاب ورشة عمل إسطنبول السابقة. كما كانت ورشة العمل هذه أوّل ورشة تُعقد بعد التدخّل العسكري في مصر في جويلية 2013، وبعد تقدّم "تنظيم الدولة" السريع في الآونة الأخيرة في كلّ من سوريا والعراق. ولهذا بدأت ورشة العمل الثالثة باستعراض التطورات الأخيرة في كلّ بلد من البلدان الممثلة حتى يتسنى للمشاركين تبادل التجارب والدروس المستخلصة، الخاصة بموقف وسلوك كلّ مجموعة إزاء التطورات في المنطقة.

تونس

لقد تمّت مقارنة مشاركة الشباب في الشهور الأولى التي أعقبت الثورة التونسية بالوضع الحالي (خريف 2014). فمباشرة بعد الثورة التي اعتبرت كحركة تغيير، تولّد لدى العديد من الشباب الرغبة في المضي نحو مجتمع أكثر عدلًا، وهو أمر صعب تحقيقه في أعقاب انتخابات الجمعية التأسيسية الهامّة المنعقدة في 23 أكتوبر 2011، وعدم قدرة الفائز على تحقيق الوعود التي قطعت خلال الحملات الانتخابية، إلى جانب زيادة خيبة الأمل في أوساط الشباب فيما يخص العملية الانتخابية والعملية الديمقراطية واسعة النطاق. ورغم أنّ البعض أصبح غير مكترث بعودة "الدولة العميقة" فإنّ آخرين انجذبوا إلى التغيير العنيف هاتفين بأنّ "الرصاص هو الحلّ الوحيد"، مستجيبين بذلك لنداء الجماعات العنيفة، وعلى وجه الخصوص لنداء "تنظيم الدولة". وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى تولي السلطة من خلال التدخل العسكري في مصر بمثابة كارثة بالنسبة لآمال التغيير السلمي في المنطقة، لأنّ هذا التدخل أعاد بشكل فعّال مصر إلى ما كانت عليه قبل الثورة، كما يُحتمل أن يقوّض هذا التدخل الحركات التقدمية الأخرى في العالم العربي. وهناك أيضًا تصور بأنّ التحالف العسكري الدولي ضد "تنظيم الدولة" يعطي فعليًا الدعم لنظام بشار الأسد القمعي في سوريا، ويدفع إلى تجاهل الجرائم التي يرتكبها هذا النظام ضد شعبه. كلّ هذا يشكل عوامل هامّة في فهم الموقف الحالي للشباب التونسي الذي كان متعطشًا في السابق لإقامة العدالة ولترقية حقوق الإنسان، غير أنّه لا يرى الآن سوى نفاق النخب الحاكمة مع شعوره المتزايد بالإذلال. هذا ما دفع أحد المتحدثين إلى الاعتقاد بأنّ الشباب التونسي لن يشارك بأعداد كبيرة في الانتخابات المقبلة، وذلك بسبب خيبة أملهم، ما سيرجح كفة ممثلي "النظام القديم" للفوز.

في الوقت ذاته، قال زعيم حزب سلفي تونسي أنّهم بذلوا جهودًا خاصة في تمثيل الشباب والنساء، الذين شكّلوا على التوالي 60 %و20% من مجلس الشورى لهذا الحزب. من أجل الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في 26 أكتوبر 2014، وفي سياق التحالف السياسي لهذا الحزب السلفي مع حزب يساري مُشَكل حديثًا، سيتم تقديم قائمة مرشحين تغطي 19 دائرة انتخابية. أكثر من 70% من المرشحين هم من الشباب، بالإضافة إلى 4 مرشحات يرتدين النقاب. إنّ هذا الحزب الذي لديه مرجعية إسلامية سلفية، يهدف إلى الوقوف في وجه إقصاء الأحزاب الإسلامية، وتغيير التصور غير الصحيح الذي يضع السلفية في مقام الإرهاب والتعصب. كما يحاول الانخراط في عملية صنع القرار داخل المجتمع المدني، ويشجّع أعضاءه وأنصاره على الاعتقاد بأنّهم مواطنون مشاركون. ينظر هذا الحزب وأحزاب أخرى إلى احتمال عودة النظام السابق من خلال العملية الانتخابية على أنّها معضلة، حيث يعتبرون أنّ النظام السابق كان مهيمنًا عليه من قِبل العلمانيين. ونتيجة لذلك فإنّ بعض السلفيين يبذلون قصارى جهدهم من أجل المشاركة. ومع ذلك، فقد أكّد ممثل حزب سلفي على أن حزبه أصبح راسخًا في الساحة السياسية وعلى التزامهم بالمشاركة على المدى الطويل.

السودان

أوضح مشارك من السودان استمرارية تركيز مجموعته على العمل الخيري، وعلى أنّ منظمته لم تشارك بعد في المؤسسات السياسية المعترف بها. كما قدّم لمحة عامّة عن الوضع العام في السودان في الوقت الراهن.

لقد حُكمت السودان منذ أكثر من 25 عامًا من قِبل نفس النظام، فحتى يومنا هذا لا يوجد أي دستور معترف به من قبل جميع الأطراف. يشير النظام إلى الإسلام ويستخدم شعارات إسلامية من أجل دعم الشرعية، ولكنّه في نفس الوقت ينتهك العديد من المعايير الإسلامية، حسب المشارك السوداني. أطلق النظام مؤخرًا مبادرة الحوار الوطني، ولكن هذا لم يلق قبولًا من قِبل العديد من الأطراف المحتملة لهذه العملية، وينظر إليها على أنّها مجرد وسيلة لكسب الوقت قبل الانتخابات المقبلة، حيث يأمل النظام الحاكم في إعادة إضفاء الشرعية على حكمه. وفي نفس الوقت فإنّ البلد يواجه مشاكل اجتماعية، صحية، تعليمية، وأمنية هائلة، إلى جانب عدم وجود حرية للإعلام، حيث هناك حملة لقمع كافة أشكال الانتقادات الموجهة للنخبة

الحاكمة. ويعاني السودان من مستوى عالٍ من انعدام الأمن، مع تواجد مجموعات مسلّحة في كافة أنحاء البلاد، بما في ذلك بقايا الحركات الشعبية التي كانت عاملًا أساسيًا في تقسيم جنوب السودان إلى جنوب وشمال، والتي لا تزال تسيطر على العديد من المناطق الحدودية بين البلدين. إنّ وجود هذه الجماعات يشكّل عاملًا من عوامل عدم الاستقرار، ويمثل خطرًا محدقًا قد يتسبب في المزيد من التقسيمات في البلاد. الفساد منتشر في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، وتأثيره بارز لا سيما على أعلى مستويات الدولة.

تتكون المعارضة السياسية من أحزاب علمانية تقليدية لا يسمح قادتها بالتداول على منصب رئيس الحزب وبالتالي الحيلولة دون ظهور إطارات قائدة أصغر سنًا. وهناك أيضًا عدد من الأحزاب القائمة على أسس الطائفية والتي تستند أيديولوجيتها على مجموعة مختلفة المعتقدات. هذه العوامل تؤدي إلى الاستقطاب الحاد في البلاد. وعلى صعيد علاقاتها الخارجية، فقد أدى تحالف النظام الوثيق مع إيران لافتتاح العديد من المراكز الشيعية (الحسينيات) في هذا البلد السني تمامًا من الناحية التاريخية، حيث كان هناك موجة تشيّع معتبرة. وقد تفطّنت الحكومة مؤخرًا إلى أنّ هذا التحالف مع إيران يؤدي إلى فقدانها الدعم السياسي، وبالتالي قامت باتخاذ بعض التدابير لإغلاق بعض هذه المراكز وإلى تقليل العلاقات مع إيران، ولكن هناك أيضًا معارضة لهذه التحركات من داخل النظام.

فيما يتعلق بالأحزاب الإسلامية في السودان، فإنّها ضعيفة نسبيًا من ناحية عضويتهم وانتشارهم، وكذلك من حيث مواردهم المالية. وقد أتاح هذا النظام لتقسيم مجموعات معينة وإجراء تحالفات مع آخرين. وحتى الآن ركزت هذه الأطراف على العمل الخيري والتعليمي، وعلى تقديم مجموعة معينة من الخدمات من خلال مؤسساتها المختلفة. ومع ذلك فقد اتجه الربيع العربي نحو خلق مزيد من الانفتاح والفرص للمشاركة السياسية، وتحضّر هذه الأحزاب الآن لمشاركة أكثر تضافرًا في المجال السياسي. المشاركة السياسية ستتطلب المزيد من الوسائل والكفاءات الجديدة، فضلاً عن قادة مناسبين لهذا العمل. فهذه الأحزاب حاضرة حاليًا في الجامعات وتعمل مع الشباب، كما تحضّر لإمكانية الولوج إلى المؤسسات الإعلامية. لقد شرعت في إطلاق مشاريع اقتصادية، وفي إنشاء مراكز لتعزيز المهارات وتطوير ثقافة المشاركة السياسية في أوساط الشباب. ولوحظ داخل الجماعات السلفية أنّ مسألة المشاركة السياسية تتطلّب تطوير ثقافة ونهج جديدين لعملهم.

موريتانيا

على الرغم من موقعها الجغرافي في أقصى غرب العالم العربي، فإنّ لموريتانيا صلات قوية مع كلّ من العالم العربي والدول المجاورة والإقليمية في غرب إفريقيا. موقعها هو أيضًا سبب لتمازجها العرقي (أغلبية من العرب وتنوع الجماعات القبلية الإفريقية). جميع سكانها مسلمون تقريبًا يتبعون المذهب الفقهي المالكي. وتتأثر موريتانيا بشدة بالتطورات الخارجية، لاسيما في الدول العربية الأخرى. كان لثورات "الربيع العربي" صدىً قويًا في البلاد، غير أنّ محاولات الحذو في نفس الاتجاه الثوري لم تكلّل بالنجاح حيث يحكم النظام بقبضته على البلاد. في الوقت نفسه، تواجه البلاد تحديات داخلية فريدة من نوعها، بما في ذلك الحركة الزنجية التحررية (القوات الإفريقية لتحرير موريتانيا FLAM). بالإضافة إلى ذلك، هناك مسألة معاملة العبيد السابقين وإدماجهم السليم في المجتمع وفي العمليات السياسية، فضلاً عن القضايا المزمنة من فقر وبطالة وأميّة. فحسب مشارك موريتاني، يتمتع الرئيس من الناحية السياسية بموقف قوي نسبيًا بعد أن أعيد انتخابه لولاية ثانية، وسط مقاطعة كبيرة من قبل جماعات المعارضة الرئيسية على الرغم من ضعف عام في صفوف المعارضة. يخلو البلد نسبيًا من وجهة نظر وسائل الإعلام والسياسيين ولكن يعاني من ارتفاع حاد في الفقر والكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة بين طبقات اجتماعية معيّنة. تشكّل كلّ هذه العوامل تحديات راهنة لبلد كبير ذي حدود طويلة ولكن ضعيفة لاسيما على ضوء استمرار عدم الاستقرار في شمال مالي.

فيما يتعلق بمشاركة السلفيين السياسية فقد رحبت الجماعات السلفية في موريتانيا بالأحزاب السلفية التي تمّ تأسيسها في باقي الدول العربية إثر الربيع العربي. غير أنّ الأحداث في مصر كان لها أثر سلبي للغاية، وكانت مصدرًا لخيبة الأمل. وبالمثل تمّ النظر سلبيًا للتدخّل الفرنسي في مالي. حيث ينظر الشباب عمومًا للسياسة الدولية على أنه يشوبها النفاق وتخضع لمعايير مزدوجة. فهذه الأحداث بما في ذلك ما أعقب التدخّل العسكري في مصر عام 2013، دفعت للأسف بعدد متزايد من الشباب إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية، التي يعتبرونها مضيعة للوقت، وعليه محاولة إيجاد حلول أخرى تتميز أحيانًا بالعنف. وقد لوحظ بأنّه منذ ورشة عمل إسطنبول عام 2013 أصيبت العديد من الحركات السلفية بخيبة أمل بسبب نكسة "الربيع العربي". وأشير إلى أنّ السنة في العراق الآن مصابون بخيبة أمل تامّة من العملية السياسية، وهم على استعداد لعقد "تحالف مع الشيطان" لتحقيق أهدافهم المتمثلة في مزيد من تقاسم السلطة والثروة. وذكر أحد المشاركين أنه ينظر إلى بقاء المجتمع الدولي

صامتًا إزاء حالات كان بإمكانه اتخاذ تدابير بشأنها غير منصف، مثل تطبيق الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة على الدول التي تنتهك المعايير الدولية. فقد الناس في موريتانيا وفي مختلف أنحاء العالم العربي الأمل في فعالية المحاولات الرامية للمشاركة السياسية، ناظرين بذلك إلى مصر وسوريا وغيرهما، كأمثلة على نتائج مثل هاته المحاولات.

الكويت

قُدمَت لمحة موجزة عن الوضع الحالي في الكويت. ولوحظ بأنّ الكويت مختلفة عن العديد من الدول العربية، حيث يتمّ تقاسم الثروة الوطنية إلى حدّ ما بين المواطنين، حتى وإن كانت الثروة تظل غير موزعة بالتساوي، مع بقاء السلطة مركّزة في يد أمير البلاد الذي يكتسب هذه الشرعية من خلال الدستور. وفي سياق "الربيع العربي" قامت بعض الاحتجاجات في أوساط الشباب كانت ترمي لتغيير رئيس الوزراء (الذي تمّ اختياره من قِبل الأمير). تمّ إلغاء البرلمان من خلال حكم المحكمة، ممّا أدّى إلى مزيد من الاحتجاجات في الشارع. وقد تمّت مقاطعة الانتخابات اللاحقة إلى حدّ كبير حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 39%، وأعقب هذا لجوء الحكومة إلى المزيد من التدابير القسرية التي زادت من حدّة الاحتجاجات. بدأت هذه الحركة حاليًا بالتلاشي ولعلّ هذا مرتبط بالتدابير الجديدة التي تتّخذها الحكومة من سحب لجنسية المتظاهرين بعد ممارسة أساليب قمعية أولية. ويمكن إرجاع هذه المشاكل لأحداث 2004 السياسية، عندما كان هناك تحرّك لتغيير خارطة الدوائر السياسية، حيث وجد الأمير نفسه ملزمًا بحل البرلمان في استجابة منه لضغوطات الشباب.

وفي هذا السياق، الحركات الإسلامية ليست نشطة جدًّا في السياسة الكويتية. كما أنّ الرأي السائد في أوساط الأحزاب الإسلامية هو عدم جواز معارضة الحاكم. وقد لوحظ بأنّ المعارضة أطلقت في وقت سابق من هذا العام حركة "حشد" الإصلاحية. ولا تريد هذه الحركة إثارة استياء الإسلاميين بل تمّ تشكيلها إثر الاحتجاجات على التعديلات الدستورية لعام 2013. وفي الختام لوحظ عدم وجود أيّ أنشطة مسلّحة عنيفة، غير أنّ هناك صراعًا عامًا بين جميع الأطراف على المستوى السياسي.

المواضيع العامة ووجهات النظر

خلال المناقشات التي جرت حول التطورات الإقليمية وحول ردّ فعل الجماعات الإسلامية والسلفيين على وجه الخصوص برز عدد من الموضوعات على النحو الآتي:

- هناك إحباط متزايد في أوساط الشباب الذين شهدوا خيبة أملهم في التغيير الذي عبّر عنه خلال "الربيع العربي". يُنظر إلى التطورات المضادة للثورة وإلى عودة عناصر مرتبطة بالأنظمة السابقة على أنّ لها تأثيرًا سلبيًا للغاية فيما يخص إشراك الشباب وانفتاحهم على المشاركة السياسية السلمية.
- خلال العقود التي سبقت "الربيع العربي"، ساهم عاملان في تعزيز موقف الجماعات الإسلامية في عدم الانخراط السياسي: تمثّل الأوّل في الاعتقاد بأنّ أيّ مشاركة سياسية في مواجهة الأنظمة القمعية تظل غير فعّالة. أمّا الثاني فكان الاعتقاد بعدم إقرار المشاركة السياسية في الإسلام. وقام "الربيع العربي" بتحدي هذين الموقفين، غير أنّه يتجلى عودتهما إلى الواجهة حاليًا. وتجدر الإشارة بأنّ بعض المجموعات الدينية أبدت رغبتها وسعيها للمشاركة السياسية، غير أنّه تمّ استبعادها من قِبل الأنظمة الاستبدادية، ممّا شجّعها على تبنّي وسائل عنيفة للتغيير. كان من أبرزها – بالنسبة للموقف الأوّل - جبهة الإصلاح في تونس و – بالنسبة للموقف الثاني - الجماعة الليبية المقاتلة.
- فيما يتعلق بالمشاركة السياسية هناك استقطاب بين السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى. ويعود هذا جزئيًا إلى غياب تحليل علمي رسمي لهذا الموضوع في أوساط التيار السلفي، فضلًا عن عدم وجود علاقات قويّة مع الأطراف الأخرى من أجل إقامة حوار حول المشاركة السياسية. وأشار مشارك إلى أنّ الحوار هو القيمة الأساسية بين الحركات الإسلامية وهو أمر يحتاج إلى تعزيز.
- بالإضافة إلى ذلك يفتقر العديد من السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى إلى الخبرة المناسبة وذلك لحرمانهم من فضاء خاص للتنمية السياسية، وفي بعض الحالات تمّ سجنهم في السنوات التي سبقت "الربيع العربي". وهناك الآن حاجة إلى حصولهم على دعم من أجل معرفة كيفية المشاركة بإيجابية.
- لم تكن عملية الانتقال نحو نهج تشاركي في أوساط المجموعات السلفية بالخطوة سهلة الاتخاذ، غير أنها أبدت استعدادها لإجراء هذا التغيير. حيث أنّ العديد منهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة. هناك حاجة

للتعاون والتبادل مع المجموعات الأهلية في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة بالثقة.

- تحتاج الجماعات السلفية بعد إحرازها لخطوة باتجاه المشاركة السياسية إلى تطوير هذا أكثر، وإلى بناء نموذج سياسي يمكنهم الإيمان به. حاليًا النماذج الوحيدة المتاحة في العالم ذي الأغلبية المسلمة هي تلك الخاصة بإيران وبتركيا، ولكن هذه قد لا تكون البدائل الوحيدة وهناك حاجة إلى مزيد من التفكير في هذا الموضوع.
- إنّ السؤال المطروح للعديد من الجماعات بما في ذلك السلفيين، هو كيفية مواجهة عودة الاستبداد والطغيان، حيث تلجأ بعض الجماعات إلى الرد بشكل عنيف ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع.
- بالإضافة إلى التساؤلات حول المشاركة السياسية، فقد نتج أيضًا عن عودة الأنظمة السابقة تراجع بعض الأنشطة التقليدية لبعض الجماعات السلفية من وعظ وتعليم وأعمال خيرية. وهذا يضيف خطر اعتبار أفراد هذه الجماعات لأعمال العنف الردّ الوحيد الممكن.
- هناك عدم ثقة كبيرة في المجتمع الدولي في ضوء القرارات المتخذة كاستجابة للأحداث الإقليمية. ولوحظ على سبيل المثال أنّه كان يُنظر إلى القوى الدولية على أنّها تتحرك بسرعة ضد "تنظيم الدولة"، ولكن ليس لكبح جماح تجاوزات نظام الأسد في سوريا، ولا للوقوف ضد دعم إيران لأنصار الله في اليمن وغيرها من الجماعات الشيعية المرتبطة بها في المنطقة.
- تمّ الاعتراف خلال تقديم بعض العروض أنّ الغرب يدعم "الدول الوظيفية" لأسباب عملية. كان هناك قبول للتغييرات التي أحدثها "الربيع العربي" من قِبل الكثيرين في الغرب. ومع ذلك عندما كان ينظر إلى النظام على أنّه في حالة انهيار، وأنّ هناك تهديدات للاستقرار الإقليمي (مثلًا الخوف من تراجع مصر عن اتفاقيات كامب ديفيد ومنه تقديم المزيد من الدعم لحماس)، وبالتالي فضّل الغرب المزيد من الأمن المقدّم من قِبل الانقلابيين في مصر، والحركات المضادة للثورة في ليبيا وسوريا، إلخ.
- دعمت القوى الإقليمية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدّة موقف الغرب، الذي يخشى تنامي نفوذ الإخوان المسلمين وغيرهم من جماعات المعارضة الإسلامية.
- على ضوء انعدام الثقة في المجتمع الدولي، فإنّ بناء العلاقات أمر حيوي. ويعدّ أحد الأسباب التي تجعل الغرب مستمعًا للأنظمة الاستبدادية، كون هذه الأخيرة اللاعب الوحيد المعروف لدى الحكومات الغربية. ولذا فمن المهم جدًّا للسلفيين ولغيرهم بناء علاقات مع هذه الحكومات بحيث يتمّ الاستماع إلى وجهة نظر بديلة.
- يدفع الرأي القائل باستمرارية تأثير أطراف خارجية على السياسة في المنطقة بالأحزاب السلفية للعدول عن المشاركة السياسية. ويتم النظر إلى رفض المجتمع الدولي للإرادة الراغبة في الديمقراطية في العالم العربي (الرد على انتخاب حماس في الأراضي الفلسطينية، والتدخل العسكري في مصر) على أنّها تحركات للتدخل في بلورة نموذج إقليمي للديمقراطية، وينظر لتأثير هذه الأطراف الخارجية على أنّه قوي جدًّا.
- لا تزال هناك حاجة لتحسين صورة الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية من خلال وسائل الإعلام، في ظل محاولات النظام المستمرة لإعطاء صورة سلبية لهذه الأحزاب. وتعاني الجماعات السلفية في بعض الأحيان من منع صحفهم ومن حجب مواقعهم على شبكة الإنترنت، إلخ.
- على الرغم من الفشل في تاريخ المشاركة السياسية من خلال صناديق الاقتراع، وآثارها السلبية على الموقف من الديمقراطية، يعتقد العديد من الحاضرين بأنّه بإمكان الجماعات الإسلامية الاستمرار في المشاركة بطرق أوسع في التنمية السياسية.
- كان هناك اتفاق عام بأنّ الوضع الحالي ومستوى الإحباط العام المصاحب للتطورات الجارية منذ "الربيع العربي" خطير جدًّا ويدعو للقلق.

3. تجارب المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية

كانت التيارات السلفية على مرّ التاريخ في الأساس حركات إصلاحية. منذ الأيام الأولى للعصر الإسلامي، انطلاقا من ابن حنبل في القرن الثالث الهجري (القرن التاسع الميلادي)، مرورًا بالنهضة الإسلامية والمواجهة مع القوى الاستعمارية في القرن 18 ميلادي، وحتى يومنا هذا ظهرت الحركات السلفية بانتظام لمواجهة البدع داعية بذلك للعودة إلى جوهر الإسلام. في مراحل معيّنة على مرّ التاريخ وعبر مختلف أنحاء العالم العربي لجأت أقلية من الحركات السلفية للجهاد. وبسبب افتقار عام معرفي لهذه الحركات، هناك رأي سائد على الأقل في الغرب أنّ جميع التيارات السلفية مقترنة بالعنف، فهذا التفسير الخاطئ للتيارات السلفية المختلفة يعيق الحوار والتفاهم.

وفي الوقت نفسه، هناك اختلافات في وجهات النظر في أوساط الجماعات السلفية المختلفة بشأن مشروعية المشاركة في العمليات السياسية الوطنية، وهذا أثر على رد الفعل المبدئي تجاه "الربيع العربي"، حيث أصدر بعض علماء السلفية فتاوى ضد المشاركة في الثورات. ومع ذلك بصفة عامّة يُرى بأنّ "الربيع العربي" كان إيجابيًا بالنسبة لجميع الجماعات الإسلامية بما في ذلك الحركات السلفية، وتمّ تشجيع بعضهم للانضمام للعملية السياسية كاستجابة للتغييرات الاجتماعية والسياسية الضخمة التي بدت حاصلة. وقد تجلى هذا في مصر على سبيل المثال لدى تشكيل حزب النور في ماي 2011، ومشاركته اللاحقة في العملية السياسية.

لكن وكما ذُكر أعلاه فبالنسبة لكثير من السلفيين تسببت الثورات المضادة " للربيع العربي" في التشكيك في الجدوى من وراء المشاركة في السياسات الحزبية والعمليات الانتخابية. بينما يستمر وجود أسباب الثورة، وبعد إزالة مستوى معيّن من الخوف من قبل الحركات الثورية، أوقفت عودة عناصر الأنظمة السابقة في بعض البلدان التقدم نحو إمكانية المشاركة السياسية الكاملة. ومع ذلك من المرجح استمرار التحرك نحو الإصلاح، حيث تحتاج الجماعات السلفية إلى النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به تجاه هذا التحرك. تمر العلاقة بين الحكام والمحكومين في كافة أنحاء العالم العربي بمرحلة حساسة، كما يستمر تطوّر موقف السلفيين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية.

هناك حاجة للقيام ببحوث أكاديمية وقانونية بخصوص النهج الصحيح للمشاركة السياسية، ولكن لا يمكن تجاهل الحقائق الراهنة، وأنّه لم يعد من المناسب الإشارة إلى نموذج طوّر منذ قرون خلت. وفي الوقت نفسه لم يعد ينظر إلى مصر كنموذج حديث، بعد تدخّل الجيش عام 2013، حيث أنّ هناك حاجة للنظر إلى نماذج أخرى طُوّرت في مناطق أخرى (مثل أمريكا اللاتينية على سبيل المثال). تطوّر المشاركة السياسية هو عملية مستمرة، فليس هناك نموذج مثالي للديمقراطية. ومع ذلك فإنّ تطلعات الناس في جميع أنحاء العالم متشابهة بشكل عام على الرغم من الاختلافات الدينية والثقافية، وبناء القدرات داخل مجتمع مدني قوي، جنبًا إلى جنب مع التنمية السياسية الصلبة، كلّ هذا يشكل خطوة هامة نحو تحقيق هذه التطلعات.

ألف- أمثلة من الغرب

لتعزيز النقاش حول تطوير المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية، وتطوير مجتمع مدني قوّي، تمّ عرض ومناقشة أمثلة من خارج المنطقة العربية.

قُدّم مثال من الولايات المتحدة الأمريكية والذي بموجبه نفّذت الكنيسة مشروعًا لاستحداث مساكن للمشردين، وقامت أيضًا بإعداد برنامج لزيارة السجناء. ومن المملكة المتحدة، قُدّمت أمثلة لمشاريع يتمّ تنفيذها لترقية التماسك الاجتماعي وإدماج المسلمين في المجتمع المدني. تضمن هذا الانضمام إلى جمعية متعددة الديانات تعمل على قضايا عملية، مثل حملة تهدف لضمان تلقي مجموعة من المهاجرين (غير المسلمين) للحد الأدنى للأجور. وأدّت هذه الإجراءات الاجتماعية المتّخذة بالتعاون مع أتباع ديانات أخرى لتبادل الآراء على أساس القناعات المشتركة في وجود عدالة اجتماعية، ومزيد من الحوار. كما لديهم أيضًا تأثير مباشر لتحسين الوضع والحالة الاجتماعية للمستفيدين من هذه الأعمال المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك تمّ إنشاء اتصال مع قادة المجتمع المدني والسياسي على المستوى المحلي (والوطني) من أجل تعزيز احترام المسلمين كأعضاء في المجتمع البريطاني.

وتضمّنت الدروس المستفادة من هذه الأمثلة الغربية ما يلي:

- للأفعال أثرٌ أقوى من الكلمات: يتمّ اكتساب الثقة من خلال محاولات حقيقية لمعالجة قضايا ملموسة. "إن الناس أكثر تأثرًا بما تقوم به وطريقة تفاعلك مع الأحداث مقارنة بما تقوله".
- من المهم الاستماع إلى الجماعات السكانية الأخرى وفهم الاحتياجات المحلية الحقيقية.
- أثري رصيد المسلمين في الدول الغربية عن طريق اعتمادهم على الأعمال المشتركة مع المكونات الأخرى للمجتمع.
- "كلّ السياسات محلية"، فالناس يصوّتون لصالح الأشخاص الذين يهتمون بهم حتى لو كان لديهم وجهات نظر مختلفة. ومع ذلك فإنّ الذاكرة قصيرة في

السياسة لذلك هناك حاجة لوجود إنعاش مستمر للأعمال ومراجعة الاحتياجات.

- "لا تستسلم، السياسة فوضوية"، فالمنخرطون في العمل المدني والسياسة بحاجة إلى استعداد للتعامل مع وجهات النظر المختلفة. ومن المهم جدًّا أن "تحبّ عدوك".
- يجب على الناس المدفوعين بدافع الإيمان بالله أن ينظروا لتنميتهم السياسية والمدنية على أنّها "عملية سير مع الخالق".
- من أجل توجيه العمل المدني والسياسي العملي، من المهم فهم المشاعر الشعبية، وهذا لا يمكن تحقيقه عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعية.
- في البلدان التي يعيش فيها المسلمون كأقليات وأين يتزايد خطر الإسلاموفوبيا، تعتبر المشاركة والإشراك في التدريب والعمل المجتمعي الملائم استجابة جيّدة للمخاوف من الإسلام والمسلمين.
- إنّ القبول والتعاون مع أشخاص من ثقافات أخرى مهمّ، ويؤدي إلى مرونة مجتمعية في أوقات التوتر الحاد داخل المجتمعات المتعددة الثقافات (على سبيل المثال في أعقاب 11/9 في نيويورك، 7/7 في لندن وغيرها).

اتّفق ممثلو الحاضرين في الاجتماع أنّ هناك حاجة في أوساط الجماعات السلفية إلى التعلّم من التجارب والدروس المستفادة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من أجل الانتقال من النظرية إلى العمل وإحداث نهضة حقيقية. ولوحظ مع ذلك بأنّ السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى تواجه صعوبات معيّنة بسبب انعدام الحريات الأساسية. تمنع الحكومات غالبًا في الدول العربية الجماعات الإسلامية من المشاركة في العمل الخيري، وهناك حاجة لفهم هذه القيود ولدعم الشركاء الدوليين من أجل مزيد من الحرية في هذه المجتمعات. كما اقترح أيضًا وجود حاجة للمنظمات المحلية للعمل معًا، ولتجنّب تقويض جهودهم من خلال التلاعبات الحكومية. يتمّ استغلال الانقسامات في المجتمع من قِبل أصحاب السلطة (وبين مدارس الفكر الإسلامي المختلفة)، ومن المهم للجماعات ذات الأهداف المماثلة أن تعمل معًا حيثما أمكن.

في هذا الصدد، أشير إلى مفهوم مفيد وهو "حلف الفضول" وهو مفهوم سابق للإسلام، رحّب به النبي محمّد (عليه الصلاة والسلام)، حيث يمكن الرجال والنساء من جميع الأديان والمعتقدات من العمل معًا لتحقيق الأهداف المشتركة، والاعتراف ودعم من يعانون، وتطوير المجتمع المدني ومبادرات السلام. ذكر العديد من الحاضرين تجارب حوار جيّدة مع أتباع الديانات الأخرى، أين اكتشفوا أنّ القواسم المشتركة كانت أكبر بكثير من الخلافات. وفي هذا الشأن، تمّ خلال هذا الاجتماع الإقرار بتواجد قدر كبير من التبادل المثمر للحقائق وأنّ هذا يساعد على تقليل التوتر والشكوك. في ضوء ذلك، تمّ اقتراح مساعدة مؤسسة قرطبة بجنيف في تسهيل اجتماعات أخرى بين السلفيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، لتعزيز الحوار ومن أجل اتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة.

باء- أمثلة إقليمية

في السياق الحالي، أين تصعب المشاركة السياسية المباشرة في كثير من بلدان المنطقة، تظهر المشاركة السياسية من خلال وسائل أخرى لتساهم في بناء مجتمع مدني قوي. وبالتالي أعطت منظمات مختلفة من داخل المنطقة لمحة عامّة عن نهجها وعن التحديات التي تواجهها.

المغرب: منظمة سياسية غير حزبية

خطط مؤسسو منظمة مغربية، شارك ممثلوها في الاجتماع، لتشكيل حزب سياسي، غير أنّ السلطات المغربية رفضت منحهم الترخيص. وبعد نقاش داخلي، تمّ اتخاذ قرار لتأسيس جمعية ذات أهداف سياسية في نهاية المطاف، على الرغم من ملاحظة قصور في الفقه للمساعدة في توفير التوجيه في مسائل المشاركة السياسية.

في مواجهة الظلم والفساد الشديد من قبل نظام متأثر بالنظام الاستعماري، ترفض المنظمة العنف والتطرف من جهة، ومن جهة أخرى المشاركة المباشرة في المؤسسات والنظم القائمة، والتي تعتبرها فاسدة ومسيطرًا عليها من قِبل السلطة القائمة. استراتيجية المنظمة المعلنة هي العمل داخل المجتمع المدني، مع التركيز على استعادة ثقة الناس في المجتمع والإسلام كأساس للعمل السياسي. وهي تبني نهجها على ركيزتي التعليم عبر التواجد النشط في الجامعات ونشر أفكارها من خلال نشر وتوزيع كتابات مؤسسها ونشاطات سياسية أخرى.

شملت التطورات الأخيرة إنشاء ميثاق خاص بالمنظمة والذي كان أمرًا مفيدًا بالنسبة لها. وتدلّ النظرة العامّة على أنّ التغيير يستغرق وقتًا طويلًا، لكنّه يحتاج أن يقوم على مبادئ سليمة وعلى ثقة في الله. في حين لا تهدف هذه المجموعة إلى نسخ نماذج أخرى، استأنست الفلسفة التي توجّه الميثاق من خلال العمل على تطوير المؤسسات الديمقراطية التي قامت بها

أودونيل شميتر، والتي ركزّت في الأصل على بلدان أمريكا اللاتينية. أحد المبادئ التوجيهية للميثاق هو وضع أهداف مشتركة داخل المجتمع والحصول على احترام قواعد المنافسة السياسية. وهناك تركيز على التغيير السلمي والتدريجي لتحقيق الانتقال السلس، عن طريق تجنب طرفي النقيض: العنف والخضوع. هناك حاجة لوجود تطوير الدستور الحالي، حيث "تمنح" الحقوق من قبل الحاكم في عقد حقيقي مع الناس في البلاد.

قام أحد المشاركين بلفت الانتباه خلال ورشة العمل لدراسة حديثة معمّقة قام بها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. حيث شدّد هذا البحث على الدور الهام الذي بإمكان المنظمات لعبه في المجال العام المغربي، على الرغم من عدم كونها أحزابًا سياسية أو حركات اجتماعية بالمعنى الكلاسيكي.

الكويت: منظمة خيرية ومعهد أبحاث

شُكلت المجموعات السلفية سابقًا في الكويت، لا سيما بإنشاء جمعية إحياء التراث في 1981. ومع ذلك فهذا التنظيم مغلق تمامًا بالنسبة لمجموعات أخرى، فعلى سبيل المثال هي لا تتفاعل مع الإخوان المسلمين ولديها عداء كبير للشيعة. وعقب إنشائها دار نقاش كبير بين السلفيين حول شرعية المشاركة في المؤسسات السياسية والترشح للبرلمان. وتمّ إدراج اسم جمعية إحياء التراث في قوائم سوداء من قِبل الحكومة الأمريكية عقب 11/9، ولكن جرى التعليق على أنّ هذا قد يُظهر عدم فهم لمدى مساندة المنظمة للأسرة الحاكمة.

تهدف منظمة خيرية مقرّها الكويت شاركت في هذا الاجتماع إلى التركيز بشكل خاص على العمل الخيري أن تكون نموذجًا للتفاعل مع أجزاء أخرى من المجتمع، وكذلك على الصعيد الدولي، من أجل إنشاء نظام مدني وسياسي أكثر انفتاحًا. وهي تعمل في حدود منطقة رمادية من الناحية القانونية في الكويت، أين تعمل الحكومة بموجب قانون يعود تاريخه إلى عام 1961، وحيث تعارض الأسرة الحاكمة إنشاء منظمات خيرية، نظرًا لقدرتها على التأثير السياسي. يسمح على العموم بمزاولة الأنشطة الخيرية، ولكن يمكن للسلطات تجميد حساباتهم ومراقبة بروز المجموعات المختلفة في المراحل المختلفة وفقًا للنفعية السياسية. وشارك في ورشة العمل أيضًا معهد أبحاث يركّز على الحركات الإسلامية ويتابع التطورات على الساحة الكويتية والدولية.

بحسب مشارك كويتي فإنّ الفكر السلفي فيما يخص المشاركة السياسية في الكويت كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة يمرّ بأزمة ويواجه عدّة تحديات. فأوّلًا، يعارض الكثير من المشايخ السلفيين المشاركة السياسية الحزبية، وعلى الرغم من أنّ هناك قبولًا متزايدًا في أوساط السلفيين الكويتيين، إلاّ أنّ الافتقار إلى عمل فقهي متين يظل قائمًا. ثانيًا، هناك قلق من التخلي عن المبادئ السلفية عند الابتعاد عن الدعوة والاتجاه إلى العمل السياسي. ثالثاً، تُعد طاعة الحاكم أحد الركائز الأساسية لكثير من السلفيين، بما في ذلك جمعية إحياء التراث، حتى في ظل تواجد نظام تسلّطي، ممّا يسبب مزيدًا من التحفظ تجاه المشاركة السياسية. وأخيرًا، هناك نوع من قلة الوعي التي تسمح باستخدام السلفيين كأداة تحركها الدكتاتوريات الإقليمية التي تلعب على خطوط الصدع سواء الإقليمية منها أو العقائدية (السنيون-الشيعيون، السلفيون-الليبراليون، إلخ).

دارت مناقشات حول عدم وجود تناغم بين نهج وإنجازات المجموعات السلفية في الكويت. في حين نظّم بعضهم عمليات مسلّحة في وجه النظام، انضم بعضهم الآخر للبرلمان منذ 2002 حيث يُرى بأنّه قد تمّ اختراق صفوفهم من قبل الحكومة. فحتى من هم داخل البرلمان لم يتصرّفوا ككتلة واحدة متسقة. ولوحظ عدم مشاركة الكثير من المجموعات السلفية في الحركات الشعبية في عام 2012، ووقعت في منافسة مغلوطة مع الإخوان المسلمين في لعبة مدبّرة من قبل النظام. كما لوحظ أنّه على الرغم من أنّ السلفيين الكويتيين كانوا أوّل من تمّ إشراكهم في السياسة البرلمانية، إلاّ أنّهم لم يقوموا بوضع الأسس النظرية اللاّزمة للاستفادة السليمة من حركات "الربيع العربي". وتثار أيضًا قضية المزج بين التمويل السياسي والخيري، وذلك في ظلّ غياب قانون بشأن استخدام تحصيلات أموال الزكاة لغايات سياسية. وفي الوقت نفسه، تفرض الدولة رقابةً على المؤسسات الوقفية. في حين أفاد أحد المشاركين أنّ تجربة البرلمانيين السلفيين الذين ضغطوا من أجل تواجد مقاربة متعددة الأحزاب كانت أحيانًا سلبية للغاية، لأنّها تعرّضت للهجوم من قِبل الجماعات السلفية الأخرى.

كما أثيرت أيضًا مسألة إيجاد نماذج مناسبة للمشاركة السياسية مع إجراء بعض المناقشات حول الأمثلة الآسيوية مثل ماليزيا. وأشار أحد المشاركين إلى أنّ بعض العلماء (منهم يوسف القرضاوي) شجّعوا على القيام بالبحث - في العلوم السياسية الحديثة - عن المؤشرات الكفيلة بالعثور على النموذج الصحيح وتكييفه في السياق العربي المسلم. يحتاج نموذج المشاركة السياسية للتعبير والإجابة على تحديات الواقع المعاصر. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة للنظر إلى أمثلة الحكم الرشيد المستوحاة من التاريخ الإسلامي، من أجل تقديم نماذج مناسبة يمكن تكييفها ثقافيًا، فتركيا على سبيل المثال قد استفادت من تراثها عند تأسيسها لدولة عصرية وديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أيضًا النظر إلى النماذج في الغرب، التي استفادت بدورها

من الحضارة الإسلامية عبر التلاقح والتبادل الثقافي والتاريخي المستمر.

تونس: مركز أبحاث

شاركت في الاجتماع مجموعة أبحاث تونسية لها جذور في الحركة الإسلامية وقدّمت نهجها وأهدافها. وقد أنشئت لتكون مساحة حرّة ومنتدى لإعطاء الأولوية للمسائل الثقافية، مع فلسفة تعزيز التنوع الفكري والانفتاح. لا تمثل المجموعة حزبًا سياسيًا، ولكنّها تتبع مبدأ أنّه من دون عمق ثقافي يصبح العمل السياسي مجرد هدف في حد ذاته وعليه فلن يُحوّل المجتمع. وُلدت الحركة الإسلامية التونسية في أوائل 1970، وكان لأعضاء هذه المجموعة البحثية دور أساسي في إنشائها. منذ بداياتها، كانت لمجموعة البحث علاقات بالفرع التونسي للإخوان المسلمين "الاتجاه الإسلامي"، ولكن في بداية الثمانينيات بدأ بعض أعضائها في التساؤل عن تطوّرها، ودعوا لفترة من التوقف والتأمل، وترك الاتجاه الإسلامي لهذا الغرض. فقد عرفت السنوات الأخيرة تحليلًا نقديًا ليس فقط لتجربة الإخوان المسلمين وإنّما للفكر الإسلامي ككلّ، فتولّدت العديد من الأفكار كنتيجة لذلك. وفي أعقاب الانقلاب الذي مكّن بن علي من الوصول إلى لسلطة في 1987، تمّ إغلاق أنشطة المجموعة البحثية بسبب ارتباطها السابق بالاتجاه الإسلامي والتي أصبح اسمها في منتصف 1980 "حركة النهضة".

خلال فترة حكم بن علي، تمكّنت المجموعة البحثية من التواجد في ظلّ ظروف صعبة من خلال الاستراتيجية والتكتيكات التالية:

1. لم تتخلّ عن عملها في أيّ لحظة عن طريق إيجادها سبلًا للعمل في إطار تواجد الدكتاتورية.
2. تفادت التواطؤ مع السلطات ولكنّها أوجدت ووسعت تدريجيًا "فضاءً آمنًا" للعمل فيه.
3. عندما كان من المستحيل قول الحقيقة كاملةً، تمّ العثور على طرق لقول حقائق جزئية على الأقل.
4. ظلّ باب المجموعة مفتوحًا للجميع مع عدم السماح للآخرين بفرض أولوياتهم وبالتالي تجنب خطأ البقاء في عزلة، الذي وقعت فيه الجماعات الإسلامية. وبالفعل فمنذ عام 1982، عمل المنتدى لإزالة الانقسام بين الإسلاميين وغيرهم في المجتمع المدني.
5. احتفظت باعتقادها بأنّ قوة الفكر يمكنها هزيمة الاستبداد – من المهمّ عدم الاستهانة بقوة الفكر.
6. درّبت الشباب ليكونوا قادة المستقبل، حيث يُرى هؤلاء الشباب الآن في مناصب قيادية في أوساط حركة النهضة وحركات أخرى.

وفقًا لمحلل تونسي حضر الاجتماع، أصبحت تونس منذ بداية الربيع العربي مختبرًا سياسيًا. أراد العديد من الأشخاص الأخذ بزمام المبادرة في المشهد السياسي المتطوّر، والاستيلاء على السلطة من أجل إحداث التغيير. ومع ذلك فإنّ العديد من هؤلاء القادة الجدد يفتقرون للخبرة أو لعمق التفكير لتحقيق النتائج، فأصاب الناس الإحباط السريع من أدائهم. تعتقد المجموعة البحثية بأنّ التغيير يجب أن يحدث من الأسفل إلى الأعلى. وفي الوقت نفسه، عاد الدين ليؤثر في الفضاء العام والذي كان تأثيرًا سلبيًا ولكن في ذات الوقت انتشر الخوف من خطر استعمال هذا الأمر كأداة للسيطرة الاجتماعية. هناك حاليًا تيارات مختلفة ومتناقضة في الإسلام، سواء ضد الديمقراطية أو داعمة لها. هناك حاجة لحركة تجديد ديني عميق لا تخص فقط الخطاب والدعوة مع أنّ هذا أمر مهم، ولكنّ أيضًا التصورات والمفاهيم الدينية والتي تحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة في ضوء السياق الحالي واحتياجاته.

لوحظ بأن النهضة جاءت إلى السلطة مع 365 وعدًا وفشلت في الوفاء "بأيّ منهم"، وكانت هناك بعض المناقشات حول أسباب هذه الإخفاقات. وقد وجدوا الواقع السياسي صعبًا والمشاكل أكبر مما كانوا يتوقّعون، فضلًا عن مجتمع يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية حادة. لكنّ النهضة افتقرت أيضًا إلى ثقافة وقيم سياسية متأصلة، والذي يعد إرثًا متوفرًا في التقاليد الإسلامية، والتي كان لها مكوّن مدني قوي تاريخيًا، غير أنّه لم يتم استكشافها بشكل كافٍ في السنوات الأخيرة. وفقًا لهذا المحلّل فقد فشلت النهضة أيضًا في إشراك تيارات الرأي الأخرى في أوساط كلّ من الاتجاهات العلمانية الليبيرالية والإسلامية. وفي الوقت نفسه، لم يعرفوا كيفية التعامل مع التيار السلفي، الذي كان جديدًا نسبيًا في تونس، والذي لم يتم تتبّع تطوّره من قبل راشد الغنوشي وقادة آخرين للنهضة خلال السنوات التي قضوها في المنفى، على الرغم من أنّهم بالنسبة لكثير من الناس قد قدّموا بديلًا للبرنامج العلماني لبن علي. كانت النهضة غير قادرة على دمج هذه التيارات الإسلامية، ومع عدم وجود بدائل سياسية جيّدة، أدى الموقف الرافض للسلفيين الجهاديين للأسف بهذا التيار إلى المزيد من العنف. وفي الوقت نفسه، تمّ الإعراب عن القلق من أنه منذ "الربيع العربي" كان هناك عداء مستحكم في التيارات الليبيرالية العلمانية، وخاصة في الأوساط الفكرية في الغرب، تجاه أيّ شيء يمثل المشروع الإسلامي. وقد تسبّب ذلك في تصاعد العداء بين التيارات المختلفة، على الرغم من أنّ

الكارثة الحقيقية تمثّلت في نبذ الحركة الديمقراطية في العالم العربي، وكمثال لذلك مصر بشكل خاص.

كانت هناك بعض التعليقات أنّ المجموعات البحثية كتلك المجموعة الممثلة في الاجتماع هي أساسًا ذات فائدة للنخبة فقط، كما كانت هناك تساؤلات حول تعريف "اليسار الإسلامي"، وكيف بإمكانهم الوصول للطبقات الدنيا من المجتمع، وكذلك التساؤل فيما إذا لم يكن من الأفضل بالنسبة لهذه المجموعة البحثية البقاء في حظيرة النهضة. ومع ذلك، كان من المسَلم به أنّ تجارب وبحوث هذه المجموعة يمكن أن تكون مفيدة للآخرين، لاسيما بالنسبة للحركات السياسية الإسلامية. واقتُرحت إمكانية عمل المجموعة كوسيط بين العلمانيين والأحزاب الإسلامية. وذُكر أنّ المجتمع التونسي يبدو مجزأً ومستقطبًا، مع عدم وجود توافق واسع النطاق، وثمة حاجة لنموذج يجسّد كيفية العيش كمسلمين ديمقراطيين عصريين.

4. تأثير "تنظيم الدولة" على المشاركة السياسية

يعتبر الظهور والتأثير الأخير لـ "تنظيم الدولة" في المنطقة نتيجة مباشرة لخيبة الأمل من التطورات السياسية منذ "الربيع العربي"، وخاصة مشاعر الإحباط التي سادت في أوساط الشباب الذين غدوا يتدفّقون للانضمام في صفوفه. ومن الجدير ملاحظة أنّ "تنظيم الدولة" لم يستقطب الشباب من المنطقة فحسب، ولكن أيضًا الجيل الثاني من الشباب المسلمين من أوروبا ومعتنقي الإسلام. وفي نظر الكثيرين تُعدّ الحرب ضد "تنظيم الدولة" حربًا صليبية ضد الإسلام، وعلى وجه الخصوص الإسلام السني. في حين تنظر إليها النخب الإقليمية على أنّها لعبة جيوسياسية، يراها الشباب كفرصة مثيرة "للدفاع عن الإسلام"، وفي ذات الوقت دفع الظلم في المنطقة.

دار بعض النقاش حول الظهور التاريخي لـ "تنظيم الدولة"، العائد للمعارك التي دارت بين الإسلاميين والقوات الأمريكية في الفلوجة في عام 2003، والتطورات اللاحقة بين الجماعات الجهادية المقاتلة[10]. ذهب رأيٌ إلى أنّ ظهور "تنظيم الدولة" كان مجرد استجابة للوضع الفوضوي وأنّ التنظيمات ستستمر فقط إذا كان لديها رؤية متماسكة على المدى الطويل. يبدو أنّ التنظيم يستفيد من الفراغ في السلطة في كلّ من سورية والعراق، وعلى الرغم من أنّه يبني أعماله الحالية على استراتيجية عسكرية صلبة، هناك تساؤلات حول قبوله الشعبي على المدى الطويل في المناطق الخاضعة لسيطرته. للأسف، أحد الآثار الحالية لتواجد التنظيم هي أنّ كلّ الجماعات السلفية تربط به. وبدأ وعي في البروز في الغرب بين عامي 2011 و2013 في أنّ هناك أنواعًا مختلفة من الجماعات السلفية، ولكن هناك الآن ميلٌ لرؤيتهم جميعًا في نفس الفئة.

ردًا على الرأي العام القائل بأنّ القوى الغربية تميل لتفضيل شركاء في المنطقة لا يحظون بشعبية لدى شعوبهم، أشار ممثّل غربي بأنه لا يوجد طريقة عرض متناسقة بين الساسة في الغرب. كانت هناك على سبيل المثال خلافات حول مدى ملاءمة التدخّل في ليبيا. وبالمثل، فيما يتعلق بسورية، فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قلقة من إمكانية جعل الأمور أكثر سوءًا أو في التورّط في الصراع الإقليمي المتزايد بين الشيعة والسنة، فهذا كان السبب من تفاديها التدخّل. والساسة الغربيون على يقين بأنّهم غير ملمّين بكلّ الفروق الدقيقة في المنطقة، وبالتأكيد لا يريدون أن ينظر إليهم "كصليبيين". بشكل عام، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية والسياسيين الغربيين الآخرين حريصون على تقديم المساعدة للتنمية السلمية في المنطقة. ومع ذلك، فصحيح أنّ آراء الناس والساسة في الغرب قد تأثرت بالتغطية الإعلامية المكثفة لهجمات "تنظيم الدولة" على المسيحيين الأصليين والأقليات الأخرى، وكذلك عمال الإغاثة الغربيين. وقد كان التنظيم ماهرًا جدًّا في استغلال الصور النمطية والرسوم من أجل تحقيق الاستقطاب بين المسلمين والحكومات الغربية. وهذا لا يؤدي إلّا إلى التأكيد على أهمية قيام قادة الرأي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والغرب للتوصل لمعرفة بعضهم البعض بشكل أفضل.

تمّت الإشارة إلى أنّ "تنظيم الدولة" الحالي ليس حركة سلفية، وإنّما يعدّ تكاثفًا لأطراف مختلفة تؤمن بمحاربتها للظلم. وساد الاعتقاد بعدم انضمام أعداد كبيرة من السلفيين المتعلّمين والمتدينين لهذا التنظيم، لأنّ الأعمال التي تقوم بها هذه المجموعة مرفوضة بشكل واضح في الإسلام. ومع ذلك، فإنّ تواجد "تنظيم الدولة" يعقد إلى حدّ كبير الوضع بالنسبة للأحزاب والحركات السلفية. فالعديد من الشباب السلفي يرفضون المشاركة السياسية، مع احتمال انجذابهم للمجموعات القتالية. بيد أنّه من غير المرجح أن يقضي القصف الجوّي على المشكلة، لأنّ أسباب الظلم الجذرية لا تزال قائمة. فما يحتاج إليه الشباب هو أن يتمّ إقناعهم من خلال المناقشة والحوار أنّ هذه ليست الإجابة الصحيحة، ومن أجل إعطاء هذه الرسالة تحتاج الجماعات السلفية لبناء قدراتها في مجال التواصل والإعلام.

[10] في هذا السياق أشير إلى التحليلات التي توصل إليها الباحث الأردني محمّد أبو رمان.

في علاقة العالم الإسلامي مع الغرب، تتجلّى الرغبة في تحقيق العدالة كقاسم مشترك. وقد شهدت أجيال من المسلمين النزاع الدائم بين فلسطين وإسرائيل، والذي تدعم فيه الولايات المتحدة الأمريكية النظام المضطِهد، فضلًا عن الدعم الغربي للأنظمة القمعية الأخرى في المنطقة. وتُعد حقيقة وقوف تنظيم الدولة في وجه القوى الغربية غير العادلة جزءًا من جاذبيتها بالنسبة للشباب، التي من المحتمل تعزيزها أكثر من خلال استخدام القوّة لسحق التنظيم، كما يحتمل أن يؤدي استخدام القوّة لظهور جماعات أكثر عنفًا وتطرفًا.

يسود اعتقاد آخر بأنّ الحكومات الغربية تملي مواقف وتصرفات معظم الحكومات في المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المرتبطتان ارتباطًا وثيقًا عسكريًا واقتصاديًا. وبالتالي، فإنّ وقوف الحكومات الغربية مع القضايا العادلة وممارسة نفوذهم من أجل دعم الديمقراطية، سيسهل ردع الشباب من الانضمام إلى جماعات مثل "تنظيم الدولة". إنّ النفاق الغربي خلال انتخابات 1992 في الجزائر، وفلسطين في 2005، وفي مصر في 2013، وما إلى ذلك، يضيف شعور الكيل بمكيالين في تعامل الغرب مع الدول العربية.

في ضوء ظهور "تنظيم الدولة" وصراعه القوي مع القوى الغربية ووضع كلّ الجماعات السلفية في نفس السلة، اقتُرح إنشاء قنوات تواصل بين الجماعات السلفية والقوى الغربية، وكذلك الممثلين المحتملين للأنظمة الإقليمية. ويشعر السلفيون حاليًا بالاستبعاد من العملية السياسية لأسباب تاريخية وعقائدية مختلفة. واقتُرح لذلك أنّ الإمكانية يمكن استكشافها من الاجتماعات بين القياديين السلفيين والولايات المتحدة أو سياسيين غربيين آخرين، لتبادل وجهات النظر حول مجالات التعاون المحتملة. ومن الواضح أنّ هناك ارتباط بين ظاهرة "تنظيم الدولة" ونقص الترويج للمشاركة السياسية، حيث يحتاج هذا لمعالجة.

5. المشاركة السياسية للشباب السلفي

استهل هذا الموضوع بعرض لتجربة الشباب في تونس قبل وبعد "الربيع العربي". ففي أوائل عام 2000، لم يكن طلاب الجامعات وباقي الشباب مكترثين بالسياسة، ولكن بدأ هذا الأمر بالتغيير تدريجيًا على مدى العشر سنوات التالية، حيث تغيّرت هتافات كرة القدم لتشمل مواضيع سياسية أكثر. وقد رافق ذلك زيادة تبادل الآراء عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تزايد حماس أطياف واسعة من الحركات الشبابية في التغيير السياسي التي كانت على استعداد للاستفادة من الأحداث التي أدّت إلى ثورة 2011/2010. ومع ذلك، تسبّبت أحداث الثورات المضادة في مصر وليبيا، في خيبة أمل شديدة في أوساط الشباب. يضع حزب سلفي كلّ جهوده في تشجيع مشاركة الشباب، حيث شكّل تحالفًا مع حزب شبابي يساري إيمانًا منه بأنّ توصّل الشباب لتشكيل قوة مؤثّرة سياسيًا يحتاج إلى توجيه.

أوضح مشارك من تونس أنّ - مع الأسف – العديد من الشباب التونسي ينقاد للانضمام للمجموعات القتالية في العراق وسورية، حيث أنّهم يمثلون عدد المقاتلين الأجانب الأكبر في هذين البلدين، وكذلك الأكثر تطرفًا. وهناك خيبة أمل جديدة في أوساط الشباب تولّدت عن طريق المساندة السابقة للدول العظمى لنظام بن علي، وتعزّزت بسبب الحركات المضادة للثورة في جميع أنحاء العالم العربي. ويقترن هذا بالإحباط الذي طال أمده والخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مع رفض الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار أيّ من التجاوزات التي تقوم بها إسرائيل كأعمال إجرامية. لهذه العوامل تأثير كبير على إعادة يقظة الشباب التونسي. هناك حاجة لحوار حقيقي مع جميع الأطراف حيث يشرك فيه الشباب كذلك. كما أكّد المشارك على أنّ بعض جوانب وإنجازات المجتمع الغربي تحظى بالإعجاب لدى الشباب، غير أنّ هذا الإعجاب يصاحبه إدراك للنفاق الغربي ولازدواجية معاييره، حيث يشكّل هذا عاملًا قويًا للتجنيد في صفوف الجماعات التي تقاتل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى.

أعقب هذه اللمحة العامة للوضع في تونس جلسات أفواج عمل مصغرة لمعالجة السؤالين الآتيين:

1. ما هي العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب؟
2. ما هي التوصيات العملية التي يمكن القيام بها للتغلب على هذه العقبات؟

6. مخرجات عمل الأفواج المصغرة

1. من أجل تعزيز السلم، فإنّ واحدًا من العناصر الأكثر أهمية هو النهج القائم على الحوار بدلًا من ذلك القائم على المقاربة الأمنية والتي تؤدي إلى رد فعل معاكس. ولذلك هناك حاجة للتركيز الشديد على الحوارات التعليمية والثقافية من أجل تثقيف الشباب والمساعدة على إشراكهم. ينجرّ كثير من الشباب إلى أعمال العنف ليس عن قناعة ولكن جرّاء فهمهم الخاطئ للنصوص الدينية وتأثرهم بالجماعات العنيفة. وهناك حاجة للحوار وللتثقيف في مجال فقه الجهاد، والذي لا يجيز العنف العشوائي وغير المبرّر.

2. تأصّل الشريعة للمشاركة السياسية، ولكن هناك عدم فهم للنصوص الدينية. ولهذا فإنّ التعليم مهمّ أيضًا في هذا المجال.

3. للإسلام توجيهات واضحة بشأن التفاعل والتبادل مع الأشخاص ذوي وجهات النظر المختلفة، وهو أمر يدعمه سلوك وأخلاقيات المسلمين الأوائل. ففي هذا الشأن هناك حاجة للتعلّم من التقاليد والتعاليم الإسلامية.

4. تحتاج النصوص الدينية السلفية "النجدية" لمراجعة ويحتاج تفسيرها لتصحيح و"لتنقية" حيث يتمّ استخدمها لدعم العنف غير المبرّر. هناك في الواقع حاجة للعودة إلى العقيدة السلفية المرجعية في هذه المسائل.

5. أفضل طريقة لتغيير المجتمع هي من خلال التغيير التدريجي باستخدام التشاور والحوار والندوات. وينبغي تعزيز هذا النهج من قِبل العلماء الدينيين المبجلين والذين ليسوا متطرفين ولا يعملون بشكل وثيق مع الأنظمة والحكومات، حيث أنّ العلماء المقربين من الأنظمة ليسوا محلّ ثقة في أوساط الشباب. وهناك حاجة إلى تعزيز المرجعيات الدينية المعتدلة وتمكينهم من التواصل مع الجمهور. لبعض الشيوخ وغيرهم من المرجعيات الدينية دورٌ مهم جدًّا في هذا الصدد، وذلك بسبب عدم ارتباطهم بالحكومات ومعارضتهم المعروفة للفساد وللأنظمة الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك، قام عدد من علماء الدين السلفيين بمعالجة قضية العنف لبعض الوقت على المستوى العلمي والفكري، فعلى سبيل المثال قاموا بإصدار فتاوى تدعو للحوار في أعقاب "الربيع العربي". وكثيرًا ما شوّهت الدعاية التي قام بها النظام رسالتهم غير العنيفة. وللتغلب على دعاية النظام ضد علماء الدين أثيرت تساؤلات حول مدى واقعية وعملية تعزيز خطاب بديل. ومع ذلك، لا بدّ من وضع خطط مناسبة خاصة بكلّ بلد لإيصال رسالتهم النابذة للعنف، خاصة للشباب، من خلال قنوات وسائل الإعلام المختلفة (فيديو، إذاعة، وسائل التواصل الاجتماع، إلخ.).

6. هناك حاجة لتأسيس وتعزيز مؤسسات تعليمية دينية تتّبع التعاليم الإسلامية الصحيحة. وحتى لا تتأثّر هذه المؤسسات بالضغوط السياسية لا ينبغي أن تُهيمن عليها السلطات أو أن تخترقها الأنظمة. يحتاج المنهج الحالي لمؤسسات الدولة القائمة أيضًا إلى إعادة نظر من أجل الحدّ من التطرّف العلماني الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرّف الديني كردّ فعل.

7. هناك حاجة لإقامة اتصال وحوار مع السلطات السياسية، لمناقشة ومعالجة المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن المهم بصفة خاصة إيجاد سبل للتعامل مع السلطات وإقناعها بمنافع السماح للعلماء الذين يحضون بالاحترام بإسماع رسالتهم.

8. يجب تشجيع الشباب على الانخراط في المشاريع الخيرية، لتشجيع المشاركة المحلية في المجتمع والعمل المدني.

9. فيما يتعلّق بالتوترات السنية الشيعية، تمّ إجراء بعض المناقشات حول الجوانب التاريخية والوقائع والأحداث الحالية والاختراق الخارجي من بلدان أخرى. واتُّفق عمومًا على أنّ الانقسام قد تفاقم في العقود الأخيرة، مزعزعًا للتعايش السلمي في البلدان العربية مثل اليمن والكويت. يبدو أنّ للمواجهة الحالية أصولًا في الثورة الإيرانية وإقامة ولاية الفقيه، والتي كان بشكل عام لها خطاب توسّعي. وجعل تدخّل القوى العالمية والإقليمية الوضع أكثر سوءًا في السنوات الأخيرة. ولذلك فمن المهمّ، إعادة صياغة الانقسام الطائفي الحاصل في سياق المواطنة ومواجهة الرؤية الطائفية للمجتمع. وقد قُدّم اقتراح عقد ورشة عمل أو مشروع مشترك بين الهيئات البحثية الحاضرة في الاجتماع ومؤسسة قرطبة بجنيف، لإجراء بحوث مشتركة حول هذا الموضوع كنقطة انطلاق للمبادرات الممكنة، والنظر في خطوط التوتر المحلية ومسألة المواطنة في واحدة من البلدان الممثلة في الاجتماع.

وأعيد التأكيد على أنّ الوضع العام الحالي خطير للغاية، وأنّ هناك حاجة لصياغة خطة عمل لترقية الحوار والتعاون والتسامح وتعزيز الرسالة الإسلامية الخاصة بتحويل الصراع، وإشراك الشباب في المشاركة السياسية ومعالجة قضية العنف الخطيرة التي تؤيدها الجماعات الجهادية.

7. خلاصة وتوصيات

توصلت ورشة العمل للاستنتاجات والتوصيات الآتية فيما يتعلّق بالمشاركة السياسية السلفية وغيرها من المبادرات ذات الصلة:

1. تعدّ خيبة الأمل في أوساط الشباب بخصوص بطء التغيير السياسي مسألة خطيرة ومتنامية للمنطقة بأسرها، مما يؤدي إلى الفتور لدى البعض في حين ينضمّ عدد معتبر منهم إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، في ظل استقطاب "تنظيم الدولة" للشباب. في هذا السياق، يُقترح إنشاء مرصد يركّز على قضايا الشباب، للتعرّف على علامات الخطر (آلية إنذار مبكر واستجابة سريعة) وتشجيع بدائل للتطرّف العنيف (بما في ذلك إعادة إدماج "المقاتلين" السابقين في المجتمع).

2. تعدّ عودة "الدولة العميقة" ورموز أنظمة ما قبل "الربيع العربي" في عدد من بلدان المنطقة تطوّرًا مثيرًا للقلق ومن غير المرجح أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية أو إلى جعلها أكثر انفتاحًا، ويُحتمل أن تتفاقم عزلة الشباب في المجتمع.

3. يضاف إلى عدم الثقة في الأنظمة القمعية الحاكمة (أو العائدة إلى الحكم) انعدام الثقة في المجتمع الدولي، الذي يُنظر إليه على أنّه داعم لهذه الأنظمة ويعمل بمعايير مزدوجة في علاقاته مع المنطقة.

4. تفتقر الجماعات السلفية للإرشاد القانوني والديني الواضح بخصوص المشاركة السياسية، ويتعيّن العمل في هذا المجال من أجل توفير أساس متين لتبرير وتشجيع المشاركة السياسية، وكذلك تعميق التفكير في نماذج محتملة للمشاركة الديمقراطية. يُساهم في هذا المسعى إنشاء وتعزيز المؤسسات ذات الخبرة في هذا المجال.

5. علماء السلفية الذين يحظون باحترام والذين ليسوا مرتبطين بالأنظمة لديهم دور هام يؤدونه في تأصيل حجج دينية قوية تثني الشباب من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

6. ينبغي أن تستخدم وسائل الإعلام الجديدة بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل التي تعزز الاستجابة غير العنيفة والتشاركية لقضايا المنطقة. ويجب أن يكون إنتاج ونشر هذه الرسائل على مستوى عالٍ من الحرفية.

7. تميل صورة السلفيين والأحزاب الإسلامية الأخرى للظهور على نحو سيئ أو مشوّه في وسائل الإعلام، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ولذلك فمن المهمّ تحسين التواصل والحوار مع الأطراف الأخرى (بما في ذلك - وحيثما كان ممكنًا - مع عناصر من الأنظمة أو من المجتمع الدولي) من أجل بناء علاقات وفهم أفضل.

8. أظهرت ورشة العمل التزامًا واضحًا على إدراج جميع الاتجاهات في المجتمع، وتمثيل جميع وجهات النظر في العملية السياسية من أجل بناء نظام سياسي تشاركي صحي.

9. تضمن الاقتراح أن تساعد مؤسسة قرطبة بجنيف على تسهيل اجتماعات أخرى بين السلفيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، من أجل تعزيز الحوار لاتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة.

10. العمل الخيري والمجتمعي المنفّذ بالتعاون مع أعضاء آخرين من المجتمع المدني تعدّ وسائل جيدة لبناء جسور بين مختلف مكونات المجتمع، من أجل بناء مشروع مشترك نحو مشاركة سياسية شاملة، فضلًا عن الاستفادة من "المرونة المجتمعية" في أوقات الأزمات. وهذا ينطبق على البلدان ذات الأقلية المسلمة (على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) وفي المنطقة أيضًا.

11. العمل على تدريب الشباب للقيام بأدوار قيادية في المستقبل أمر مهمّ ويحتاج إلى تبني التنمية "الثقافية"، من أجل توسيع النظرة للعالم وتوفير قدرات أكبر لمواجهة التحديات السياسية المقبلة.

12. هناك حاجة لتطوير استراتيجية لإعادة إدماج أفراد المجتمع العائدين من أوساط الجماعات المتطرفة العنيفة، وهذا لضمان عودتهم السليمة إلى المجتمع المدني. وفي هذا الشأن فإنّ الدروس المستفادة من التجارب السابقة في المنطقة (مثل موريتانيا) ذات فائدة بالغة.

13. نتيجة لاجتماع عُقد على هامش هذه الورشة، قُدّمت مقترحات مشروع لمعالجة الفجوة بين المنظمات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية الغربية في المجال الإنساني، حيث هناك وجود لخطوط توتر وضعف في التعاون. والهدف الجزئي لهذا المشروع هو التأكد من تطوير هذه المنظمات لدورها كعناصر فاعلة في تحقيق السلم. وتمّ اقتراح شراكة من أجل تنفيذ هذا المشروع بين مؤسسة خيرية كويتية ومؤسسة قرط بجنيف.